راكان آل عايض

# التغيير الذي نريد

## جذري، شامل، ومنهجي

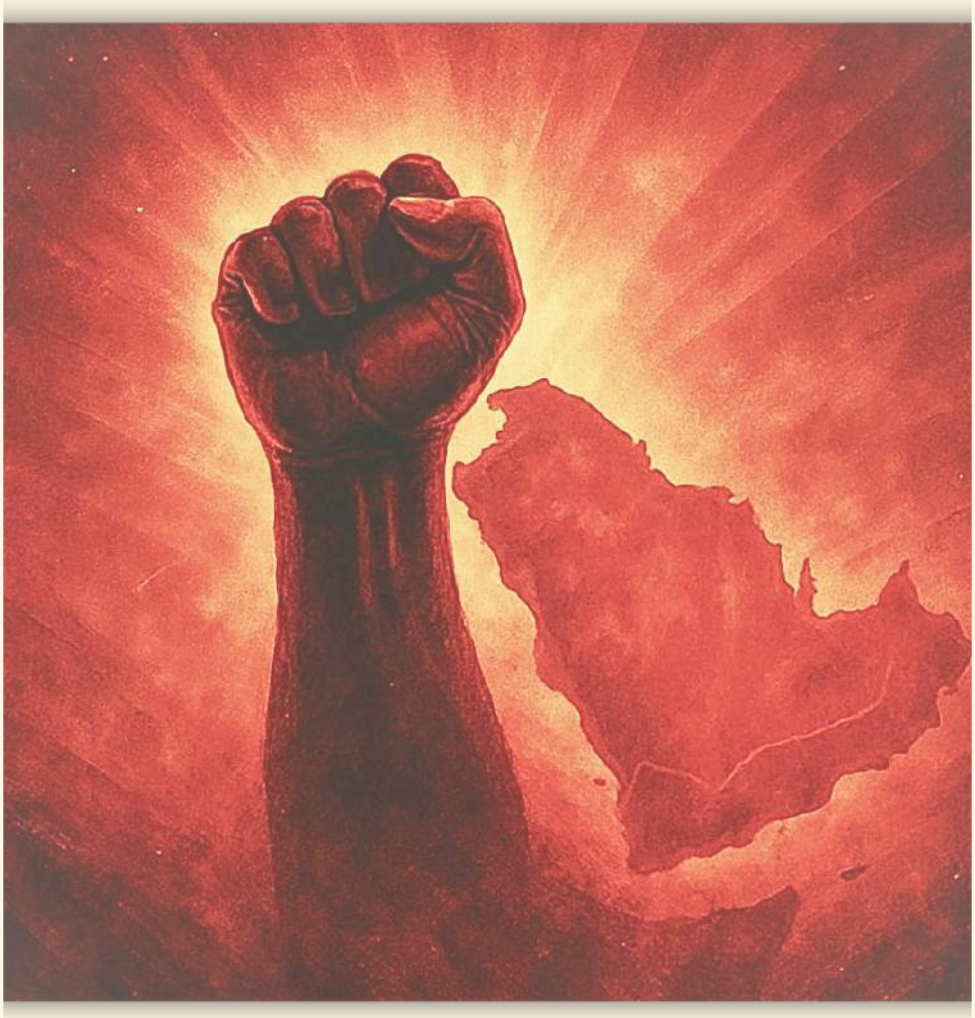

Rakan Alayedh

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي

# التغيير الذي نريد

## جذري، شامل، ومنهجي

بسم الله الرحمن الرحيم

# مُقدِّمة

هـذه مجـموعـةٌ مـن الـمقالاتِ كـتبتُها في وقـتٍ سـابـقٍ مـن هـذا الـعام (٢٠٢٥)، تـعليقًا على عـددٍ مـن الأحـداثِ الـبارزةِ والمسـتجدّات، وكـان لزامًا علينا أن نُعبّر عن موقفِنا منها، وأن نُدليَ بكلمتِنا في لحظةٍ يُعاد فيها تشكيلُ الوعي، وتُرسَم فيها ملامحُ المرحلةِ القادمة.

ورغـم أن عـددَ الـمقالاتِ قـليل، إلّا أنّـها تـنتظم في سـياقٍ ثـابتٍ لـم يتغيّر، هـو: السـعيُ الجادُّ والدائمُ نحو اقتلاعِ جذورِ كيانِ الغصبِ والتوريثِ في جـزيـرةِ الـعرب، تمهـيدًا لـتأسـيسِ الجـمهوريـةِ الإسـلامـيّةِ الاتّـحاديّـة، باعتبارِها المشروعَ السياسيَّ الذي نؤمنُ به، وندافعُ عنه، ونجاهدُ سعيًا لتحقيقِه؛ إذ نـراه مُعبِّرًا عـن تـطلّعاتِ شـعبِنا وأمّـتِنا، ومـؤسِّـسًا لمسـتقبلٍ يقوم على العدلِ، والشورى، والحُرِّيّة.

لـقد جـاءت هـذه الـمقالاتُ اسـتكمالًا لـما بـدأنـاه في كـتابِنا السـابق: "نـحو دولةٍ مدنيّةٍ شوريّةٍ جمهوريةٍ اتحاديّةٍ في جزيرة العرب"، واستمرارًا لذلك الخـطابِ الـذي نُـوجِّـهُه إلى الـطليعةِ المسـلمةِ الحُـرّة؛ تـلك الـتي نـعتقدُ – بيقينٍ لا يتزعزع – أنّها تتشكّل، وتتهيّأ، وتتحضّر لتقولَ كلمتَها.

وما المسألةُ إلّا مسألةُ وقت، حتى يتبيّنَ لنا أن في الأمّة، وفي شعبِنا، من لا يـزال يُـعوَّل عـليه، ومـن لا يـزال وفـيًّا لـمسارِ الـتحـريـرِ والـتغيير؛ تـحقيقًا لهدفِ الإسلامِ العظيم: تخليصِ الناسِ من عبادةِ العبيدِ إلى عبادةِ ربِّ العالمين.

إنَّنا نؤمنُ بأنَّ التغييرَقريبٌ، إذا ما تحقَّق في أنفُسِنا أوّلًا. وأنَّ زوالَ الكيانِ السُّعوديِّ الغاصبِ أمرٌلا مفرَّ منه. وشُروطُ السُّقوطِ تكادُ تكتمل، والوقتُ قارَبَ على النَّفاد، وإرهاصاتُ التغييرِتَلوحُ في الأُفُق، والعالَمُ يَموجُ، وتوازُناتُ القوى تتغيَّر، ومسؤوليَّتُنا تَكبُرُ يومًا بعد يوم؛ إمّا أن نُغيِّرأنفسَنا فنَنهَض، ونُميلَ ميزانَ القوى لصالِحِنا، وإلّا فالهلاكُ يَنتظِرُنا، ولاعزاءَ لنا. والبقاءُ تحتَ وَطأةِ الاستبدادِ هلاكٌ هو الآخَر.

راكان آل عايض

## الشورى: أصل لا فرع

لطالما كَثُر الحديثُ واللَّغطُ والتخبُّطُ حول مسألةِ الحُكمِ في تاريخِ المسلمين، سواء لدى السُّنَّة أو الشيعة، فقال أهلُ السُّنَّة: إنَّ الحُكمَ أو الخلافةَ أمرٌ سياسيٌّ وليس دينيًّا، أو هو من الفروعِ وليس من الأصول. ومعنى ذلك: أنهم لا فرقَ لديهم - أو لا يَجرح تدَيُّنَهم - إن كان الحاكمُ رئيسًا مُنتخَبًا، أو ملكًا وارثًا للملك، مُغتصبًا للحكم؛ بمعنى أنهم لا يعتبرون مَن يغتصبُ السُّلطةَ في بلدٍ ما خارجًا عن أصلٍ من أصول الإيمان، بما جاء في كتاب الله، أو بأصلٍ من أصول الاعتقاد.

ومن ذلك أنهم يَقبلون بإمارةِ المتغلب، ويُشرعنونها، ويحرِّفونَ الدينَ والكلمَ لأجل ذلك. فمنهم - مثلًا - مَن يقول، وأتباعُه يسمُّونه (علامةَ هذا العصر): إنَّ الوارثَ للحكم، المُغتصبَ للسلطة، إذا رعى مصالحَ العباد، وأقام حدودَ الله وشرعَه، فذلك أقلُّ ضررًا من غيره.

والسؤالُ للأخ العلّامة: أليس من شرعِ الله أصلًا أن لا يُورَّث الحُكم، وألا تُغتصب السلطة؟! فإذا كان الأمر كذلك - وهو كذلك -؛ فكيف يمكن للغاصب، الوارثِ للحكم، أن يُقيم شرعَ الله، وحُكمُه قد قام على أنقاضه؟! كيف يُعير شرعَ الله اهتمامًا، ووجودُه قد كان على جثَّة الشرع وأحكامه؟! ماذا بقي من الشرع ليُقيمه؟!

وأمّا الشيعة، فيَعتبرون الإمامةَ من الأصول، وهي مما نَصّ عليه النبيّ ﷺ (حاشاه)، وجعلوها محصورةً في عليٍّ ومن في ذريته، وجعلوا لأئمتهم عصمةً وقداسة، حتى صاروا آلهةً تُعبد من دون الله؛ فكان

ضلالُهم أخطرَ من ضلالِ أهلِ السُّنَّة. وهم أيضًا شرّعوا للحكم الوراثي، باعتبار أن الإمام لا بدّ أن يكون من نسلِ عليٍّ وفاطمة.

ثم لديهم تقسيماتُهم حول الغيبة الصغرى والكبرى، التي جاء على إثرها فِكرةُ ولاية الفقيه في إيران (حُكم الكهنوت)، وهو تفويضٌ مؤقتٌ للقيادة الدينية والسياسية، لحين خروج المهدي المنتظر، وذلك بأن يسُدَّ فراغَ غيبةِ الإمام المهدي، الذي سيعود في آخر الزمان، ليملأ الأرضَ قِسطًا وعدلًا، كما مُلئت ظلمًا وجورًا... إلى آخر ذلك من الخُرافات، ومحاولات تحريفِ هذا الدين، الذي لم تُتقن هذه الأمّة شيئًا مثلما أتقنته؛ شيعةً وسُنّة.

**ماذا أُريد أن أقول؟**

ببساطة: إنّ مَن يُسمَّون "أهلَ السُّنَّة" على ضلالٍ، ومِثلُهم الشيعة كذلك؛ فكِلا الطرفَين بعيدٌ عن كتابِ الله تبارك وتعالى، الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [سورة فصلت: 42]. فماذا قالَ كتابُ الله؟

لقد أعطانا تبارك وتعالى المبادئَ الأساسية، التي إذا توفَّرت في كيانٍ ما، كان أقربَ للعدلِ والقِسط، الذي هو هدفُ الرسالةِ الإلهية ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25].

وكان على رأس تلك المبادئ مبدأ الشورى، وهو التمظهُر السياسيُّ للعدل، أو القسط، الذي إنْ تمَّ الالتزامُ به، انتفى واستحال حكمُ التوريثِ الذي شرعنه السُّنيون والشيعة، ولا يعود هناك مجالٌ لاغتصاب السلطة أو احتكارها، إنْ كان الأمرُ شورى بين المسلمين. (وكلمةُ "المسلمين" هنا، شاملةٌ لكل مَن وُجِد في ذلك الكيان السياسي،

مسالمًا، وراضيًا بمبادئ حكمِ الإسلام، التي من أهمِّها العدل، وتمظهُره السياسي، الذي لا يتحقَّق إلا بالشورى القرآنية).

وبذلك، كان هذا المبدأ أصلًا من أصول الإيمان لدى الأمة المسلمة، ووصفًا لا ينفكُّ عنها، مرتبطًا بها، إلى درجة أن غيابَه عنها يُفقدها وصفَ الإيمان، وذلك كما جاء في قوله تعالى في وصف المؤمنين: {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ} [الشورى: 38]. وهذا أبلغُ وألزمُ وأشدُّ تأكيدًا من لو جاءت الآية بصيغة الأمر، على أن الأمر قد ورد كذلك في قوله: "وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ". وإذا كان النبيُّ مأمورًا بالشورى، ومحتاجًا لها، فكلُّ مَن سواه أولى بالالتزامِ بها، وأشدُّ احتياجًا لها.

وهذا الأسلوب البديع، المعجز في الصياغة القرآنية، يُشبه قوله تعالى: {الم (1) ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (5)} [البقرة: 1-5]. فالمتَّقون موصوفون بصفاتٍ لازمة، لا يُمكن انفكاكها عنهم، ولا هم عنها، فمَن لم يتصف بهذه الصِّفات، كان - بنصِّ الآية - من غيرِ المُتَّقين.

وكذلك جاء نفسُ أسلوب "الوصفِ اللازمِ" في قوله تعالى: {فَمَا أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (36) وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ (37) وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (38)} [الشورى: 36-38]. فالوصفُ هنا لازمٌ، لا ينفكُّ عن الإيمان. بمعنى أن المؤمنين المتوكّلين على ربّهم، هم بالضرورة ولزامًا من الذين استجابوا لربّهم، وأقاموا الصلاة (إقامةُ الصلاة أشمل من أداء شعيرة الصلاة)، وأمرُهم (مطلق الأمر) شورى بينهم (كلّهم، نساءً ورجالًا)، وينفقون ممّا رزقهم الله تعالى... إلى آخر الصفات... إذاً، الشورى ملزمة، وليست مجرَّد

"معلمة"، كما قال علماءُ السلاطين، ولا "توجيهًا" قد لا يحمل الإلزام، أو مجرَّد مدح لجماعة المؤمنين، بل هي وصفٌ لازمٌ لهم. ولا يعودُ لتسميتِهم بالمؤمنين داعٍ ولا معنى إن هم كَفروا بالشورى أو حرَّفوها وفرَّغوها من مضمونها.

وعندما نقول: هي أصلٌ من أصول الإيمان، ووصفٌ لازمٌ للمؤمنين، فهذا باعتبارِ الشورى مبدأً عامًّا، يستوعبُ في داخله مختلفَ الاجتهاداتِ والآليّاتِ للحُكم عبرَ مختلفِ العصور، حتى قيامِ الساعة، على ألّا يكون الاجتهادُ معارضًا للإطارِ نفسه، الذي هو الشورى. كمَن يُنادي - على سبيل المثال - بـ"الملكيّةِ الدستوريّة"، باعتبارِها تُحقّق جزءًا من التشاورِ في الأمر، وهم يقصدون الشورى (والتشاورُ غيرُ الشورى).

نقول: هذا باطل، ولا يمكن بحالٍ أن تجتمع الشورى والتوريث في آنٍ واحدٍ معًا، فالشورى والتوريث ضدّان، محالٌ أن يجتمعا. وإذا كان - كما يقولون - الملكُ في الملكياتِ الدستوريّةِ "يَملكُ ولا يَحكم"، فنقول لهم: لماذا إذًا يُبقى فوق رؤوسِ الناس، هو وعائلتُه ونسلُه؟! ولَه تُخصّص المخصّصاتُ، وتُجمَع الامتيازاتُ، والمزايا الاقتصاديّة، التي لا ينالُها أكثرُ أفرادِ المجتمعِ تميّزًا وذكاءً وجهدًا وسعيًا وحظًا؟ أليس هذا هو الفساد بعينه؟ والله لا يحب الفساد.. ومَن يجرؤ على مساءلتِه أو محاسبتِه، هو ومَن تبعه من نسلِه؟! وكلُّ الملوكِ فوق المساءلة، وهذا تعدٍّ على ما اختصَّ اللهُ به نفسَه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23].

هذا وهمٌ كبيرٌ، أن يقول قائلٌ بإمكانيّةِ أن تجتمعَ الشورى والتوريث في مكانٍ أو زمانٍ ما. والإسلامُ جاء ليجعلَ الناس سواسية. فأين ذلك؟! وفي المجتمعِ طبقةٌ فوقَ كلِّ الناس، تُسمّى "العائلة المالكة"؟! ثم تُخفّف وطأةَ فُحشِ هذه الكلمة، فيقولون: "تَملِكُ ولا تحكم"!! كيف ذلك؟! هل يصحُّ عقلًا ومنطقًا أن تمتلكَ ما لا تتحكَّم فيه؟! أو تتحكَّمَ بما لا تملكه؟! كيف إذًا "تملكُ ولا تَحكم"؟! ألا يَحكمُ مَن يَملك؟! ألا يَحكم

مَـن هـو طـبقةٌ مميّزةٌ فـوقَ الـناس، لـه كلُّ الامـتيازات؟! والـنفوذُ، والمليارات، والصحف، والقنوات؟! فأين العدل؟! وأين المساواة؟!

يا عباد الله: لا يُخدعنّكم الذين يُروّجون للملكيّاتِ وشَتّى الوراثيّات، بقولِهم: "للشعب بعضُ صوتٍ، وذلك أحسنُ من وضعٍ لا صوتَ لهم فيه".

ونحن نقول لهم: إذاً، قولوا "نحن عبيدٌ، ولكن يُتفضَّل علينا ببعض الفُتات"، ولا تقولوا "تلك شُورى"!

لا تُنجِّسوا اللفظَ المجيد، بإلصاقِه بوراثياتِ العبيد، الكافرين بشورى القرآن، وشرعِه القويم.

❖ ❖ ❖

**أولو الأمر: مَن هم؟ وحدود طاعتهم؟**

نقتبس مما جاء في كتابنا (مفهوم الملك في القرآن): "..أما الملك العام، فهو شورى بين الناس، وبذلك نفهم دلالة قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا} (النساء: 59)، فقال: «وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ»، أي إنهم جمع لا فرد، يُمثِّلون أمةً لا سُلالة، وبذلك ينسجم هذا الفهم مع الأمر الإلهي بالشورى... فأولي الأمر هم الجماعة المنتخبة منّا، بما يحقق الإرادة الشعبيّة الحقيقيّة.

هم ممثلو الشعب من الشعب نفسه، ويمثلون السلطة التشريعية «الاجتهاد» (البرلمان المنتخب). وطاعتهم ليست لأشخاصهم هم، وإنما للقوانين التي يضعونها بإرادة الشعب نفسه ورضاه عليها (أي: مع إمكانية اعتراض الشعب عليها وردّها). والطاعة هنا لا تعني القهر والإكراه، وإنما الانقياد بعد اختيار واقتناع (ومنها التطوع، فهو أمر

اختياري لا قهري). وهي طاعة منفصلة عن طاعة الله، بحيث لا تصبح طاعتهم طاعة لله، ولا عصيانهم عصيانًا له سبحانه.

لكنها أيضًا مقيدة بحدود رسالته الخاتمة، وحدود العقل والمنطق، والتي هي إنسانية وصالحة لكل زمان ومكان: {وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ}، وحاكميته المتمثلة بالمحرّمات التي في كتابه العزيز (وهي معدودة وإنسانيّة، ويتفق عليها كل أهل الأرض)، وليس فتاوى التحريم لدى المتقولين على الله سبحانه. وبما يتوافق مع حرية الإنسان (حيث هي شرط التكليف وأصل الإيمان)، وفطرته التي فطره المولى سبحانه عليها: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} (الروم: 30).

لقد جاء التعبير بـ«أولي الأمر» بصيغة الجمع لا المفرد، مما ينفي تصور الحاكم الفرد أو السلطة المطلقة أو الملك الوراثي الذي يحتكر الحكم والقرار ويجعله في نسلٍ معينٍ يتوارث، كما يتوارث المتاع، ويؤكد أن الأمر شورى، وأن السلطة تتوزع بين أهل الشورى والاختصاص والخبرة.

وهذا يتسق مع ما قرره القرآن في وصفه للذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة، بقوله: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ} (الشورى: 38)، ومع ما أثبته البحث سابقًا من رفض القرآن لحصر السلطة في فرد أو سلالة، وتمييزه بين التمليك المطلق، الذي لا يقع لبشرٍ ولا لمخلوق، والتمكين المشروط، الذي هو أحد صور الملك الجزئي النسبي، التابع لملك (مالك الملك)، ومالك كل شيء، واشتراطه العدالة والشورى لتحقيق التداول الشرعي للسلطة.

ثم جاء التعبير بـ«مِنكُمْ» لا «عليكم»، دلالة على أن هؤلاء القادة أو الممثلين السياسيين هم من اختيار الأمة، منبثقون منها، يعبّرون عنها، لا مفروضون عليها. وهذا يدحض شرعية من يتسلطون على الشعوب

بغير اختيار حر مباشر، كما يدحض منطق الاصطفاء الوراثي أو التمكين القهري باسم "القدر" والحق الإلهي في الحكم.

ويكتمل الإطار القرآني لطبيعة السلطة الشرعية بأن الطاعة هنا مشروطة ومقيدة، وليست مطلقة، إذ جاءت الطاعة لله أولًا، ثم للرسول (أي: للرسالة وحدودها) الذي بلّغ الوحي.

أما «أولو الأمر»، فلم تتكرر معهم «وأطيعوا»، بل عُطفت طاعتهم على طاعة الرسول؛ ما يشير إلى أنهم لا يُطاعون لذواتهم، بل لما يحققونه من التزام بحدود الرسالة، وما يحققونه من عدل، وما يضعونه من قوانين بإرادة الشعب وموافقة مقاصد وحدود الشرع الحنيف.

وهذا يعني أن طاعتهم مرهونة بتحقيق المقاصد العليا للشريعة الخاتمة، وملتزمة بقيم الحرية، والكرامة، والعدالة، وحقوق الإنسان، ومفتوحة للمراجعة والاعتراض.

وتزيد الآية توضيحًا حين تقول: {فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}، ما يثبت أن المرجعية النهائية ليست لأولي الأمر، بل للوحي، والميزان الإلهي، والرسالة (القرآن)، وأن الاحتكام عند النزاع لا يكون لسلطانهم، بل للنص المحكم، والفطرة، والعقل.

وبذلك، يتضح أن «أولي الأمر» في التصور القرآني هم جماعة منتخبة بالشورى، ذات شرعية نابعة من الأمة، تمارس وظيفتها في التشريع والإدارة، بما يتسق مع القيم الكونية التي جاء بها الإسلام، وأن طاعتهم مرتبطة بالعقد الاجتماعي (بيعة) بين الأمة وممثليها، لا تُفرَض، بل تُبنى على الحرية، والرضا، والإرادة الجمعية؛ ما يجعل هذا المفهوم القرآني سندًا شرعيًا لفكرة الدولة المدنية الشورية، التي تقوم على التداول، لا التملّك الوراثي.

وأن الملك هنا (أي السلطان) هو للأمة، فهو من الملك العام، والملك العام لا وراثة فيه مطلقًا. على أن تلتزم بالتشريع الإسلامي، الذي هو تشريع إنساني، مدني، عالمي، ومتوافق مع ظروف كل مجتمع وكل زمن، ولا يفرّق بين المسلم وغير المسلم.

والاجتهاد في التشريع ضمن حدود الله هو من مهام ممثلي الشعب، الذين يُنتخبون انتخابًا حرًّا، وأهل العلم والمعرفة والرأي، لا الكهنة وتجار الدين والمشعوذين، واجتهاداتهم تخضع للتصويت والقبول أو الرفض.

وطاعتهم غير مطلقة، فلكل زمان متغيراته ومجتهدوه. ومعظم تشريعات المجتمعات المتحضّرة هي أصلاً ضمن حدود الله، وبالتالي هي إسلامية، وإن لم يعلموا بذلك: {فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ} (الروم: 30).

## الكيان السعودي على حافة الهاوية:
## ما الذي يؤخّر السقوط؟

كلُّ يومٍ، هناكَ حدثٌ جديدٌ، يُؤكِّد من جديدٍ أنّ سَعينا نحوَ تفكيكِ الكيانِ الغاصبِ البغيضِ هو أمرٌ مشروعٌ، ومطلوبٌ، ومنطقيٌّ، وواجبٌ، وضروريٌّ، ولا مفرَّ منه. حتى إنَّ كثيرين من الذين ليسوا مثلَنا، ويرفضونَ دعوتَنا لتفكيكِ هذا الكيان، واستخدامِ شتّى الوسائلِ المشروعةِ لذلك، سيأتي اليومُ الذي يقتنعونَ فيه بدعوتِنا تلك، وسوفَ يُدركون - وإنْ متأخِّرًا - أنَّه ما من مفرٍّ أمامَ هكذا كيانٍ سوى التفَكُّكِ، والانهيارِ، والاندثارِ إلى غيرِ رجعةٍ، بعونِ اللهِ تعالى.

وإنّي إذْ تألّمتُ عندما قرأتُ يومَ أمسِ البيانَ الصادرَ عن وزارةِ الداخليّةِ السعوديّةِ (إعدامُ صحفيٍّ "تركي الجاسر[1]" بسببِ منشوراتٍ على منصّةِ X)، إلا أنّي لم أستغربْ أو أُصدمْ بذلك؛ فهذه هي طبيعةُ هذا الكيانِ الغاصبِ منذُ نشأتِه. أفلمْ يُنشَأْ على جُثَثِ أجدادِنا؟! أَمْ نسينا ذلك؟! الذي كفَّرَ المسلمينَ - مُستغلًّا دينَ اللهِ، ودينُه سبحانهُ بريءٌ - ليُبرّرَ قتلَهم، واحتلالَ أراضيهم، ونهبَ خيراتِها وثرواتِها بالأمسِ، ويُقيمَ هذا الكيانَ الشيطانيَّ الهزيلَ، هو نفسُه الذي يقتلُ الأبرياءَ اليوم، لمجرّدِ أنهم عبّروا عن رأيٍ هنا أو هناك لا يُوافِقُ هوى آل سعود. ثمَّ هم يستفزّونَ المسلمين أكثرَ، عندما يفتتحونَ نشراتِ الإعدامِ الأسبوعيّةَ واليوميّةَ بـ"قالَ اللهُ" - جلَّ اللهُ، وتعالى اللهُ -، إنهم بذلك يُعجّلونَ من ساعةِ السقوطِ، ساعةِ الجحيمِ الذي ينتظرُهم لا محالة.

إنَّ كيانًا قائمًا على أساسٍ باطلٍ؛ على الغصبِ، والتوريثِ، والتقتيلِ، والتفتيتِ، والتجهيلِ، والقمعِ، والفسادِ، والتفقيرِ، والإفسادِ، والإجرامِ، والدجلِ، والخرافةِ، وفوقَ ذلكَ تحريفِ الدينِ لتسويغِ ذلك كلّه، لهو

[1]. أعدمت سلطاتُ الكيانِ الغاصبِ الصحفيَّ "تركي الجاسر"، بتاريخ ٢٠٢٥/٠٦/١٤م، بعد اعتقالٍ دامَ لأكثرَ من ثماني سنوات.

كيانٌ يتحدّى اللهَ، يُحاربُ اللهَ، يعتدي على ما حرّمَ اللهُ، فيُحِلّ ما حرّمَ، ويُحرّمُ ما أحلَّ، ويَحكمُ بغيرِ ما أنزلَ اللهُ. ومصيرُ هكذا كيانٍ - بلا أدنى شكٍّ - هو التفكُّكُ، والدمارُ، والانهيارُ التامُّ، والشاملُ، والاندثارُ، والهلاكُ إلى غيرِ رجعةٍ، قطعًا وبكلِّ تأكيدٍ، ولو كرهَ الكافرون؛ الذين يقولون لنا: "آل سعود إلى الأبد"، والحقيقةُ أنّ آل سعود إلى زوالٍ قريبٍ، وهذا ممّا لا نَشُكّ فيه أبدًا.

إنّنا عندما نقول: سيقتنعُ الآخرونَ بما نقولُ، طالَ الزمانُ أو قصرَ، فليس لأنّنا ندّعي امتلاكَ الحقّ المطلقِ، أو أن آراءَنا لا تُخطئُ؛ قطعًا لا، ولكنْ لأنّنا نؤمنُ بسُننِ اللهِ في أرضِه؛ سُننِ التاريخِ، نؤمنُ بسُنّةِ التغييرِ التي يخضعُ لها كلُّ موجودٍ، شاء أم أبى. فكيف، وهذا الكيانُ الغاصبُ مفتقدٌ لكلِّ شروطِ البقاءِ والاستمرارِ، يقولُ لنا أحدٌ: "أنتَ تُبالغُ وحادّ"، أو "أنتَ متوهّم"، أو "أنتَ خياليّ"، رغمَ كلِّ ما استكملَه هذا الكيانُ من شروطِ تفكّكِه وانهيارِه؟!

قد يقولُ قائلٌ: فلماذا إذًا لا يزالُ قائمًا حتى الساعة؟!

ببساطةٍ، لأنّ التغييرَ بحاجةٍ إلى من يسعى صوبَه:

{إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}.

بقيَ أن يستيقظَ الناسُ، وينهضوا ثائرينَ في وجهِ الظلمِ، والقهرِ، وتحريفِ الدينِ؛ فإنْ هم قاموا، لم يَعُدْ أمامَ الكيانِ اللعينِ سوى هذا المصيرِ: التفكُّكِ، والانهيارِ الشاملِ، التامِّ، وبأسرعَ ممّا يتخيّله الكثيرون. ذلك أنّ الكيانَ السعوديَّ كيانٌ هزيلٌ أصلًا، ولولا أنّه جهّلَ الناسَ، وسيطرَ على عقولِهم، وأوهمَهم بقوّةٍ زائفةٍ، لما تمكّنَ من الاستمرارِ حتى الساعةِ.

إذًا، فالشرطُ المتبقّي لتكتملَ شروطُ السقوطِ هو شرطُ الوعي، الوعيُ الشعبيُّ الثوريُّ، خضوعًا لسُنّتِه تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ

يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ}. وساعةَ إذٍ، سيُشاهدُ القاصي والداني مشهدَ التفكُّكِ والسقوطِ، ونحنُ نعتقدُ أنَّه سيكونُ في ساعاتٍ قليلةٍ؛ فهذا الكيانُ قامَ واستمرّ على الوهمِ، واعتقادُ البعضِ باستحالةِ زوالِه وهمٌ كبيرٌ، وكفرٌ صريحٌ بقانونِ الهلاكِ: {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}. ولن يتحقّقَ التغييرُ في الواقعِ قبلَ أن يتحقّقَ في نفوسِ شعبِنا أولًا، وقبلَ كلِّ شيءٍ.

مثالٌ على تحقّقِ التغييرِ في النفسِ أوّلًا: ليَسْأَلْ كلُّ "مُسعودٍ" نفسَه: منْ أو ما أنا؟! أإنسانٌ أم بهيمةٌ؟! فإنِ اقتنعتَ بأنّك إنسانٌ، ولك عقلٌ، فاسألْ نفسَك: لماذا خُلقتَ؟ قد يتبادرُ إلى ذهنِك فورًا: {وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}. فاسألْ نفسَك فورًا: هل أنا أعبدُ اللهَ حقًّا؟ يقولُ جلَّ من قائلٍ: {قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَاۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}.

فإذا كان شرطُ الإيمانِ الصحيحِ: الكفرُ بالطاغوتِ، بكلِّ أشكالِ ورموزِ ومستوياتِ الطغيانِ والإكراهِ، فهل كفرتَ بالطاغوتِ حتى يصحَّ إيمانُك، فتكونَ عبدًا للهِ بحقٍّ؟! كيف ذلك، وأنتَ لستَ أكثرَ من مجردِ متاعٍ يملكه ابنُ سعود، ويُنسبُ إليه؟!!

هل هكذا يُعبدُ الله؟! اسألْ نفسَك: ماذا تعني بقولِك "أنا سعوديّ"؟! ألمْ تتفكّرْ لحظةً في معنى هذه الكلمة "سعوديّ"؟! على ماذا تدلّ "السعوَدة"؟! أليستْ تدلُّ على نسبةِ كلِّ شيءٍ إلى آل سعود؟! بأيّ حقٍّ؟! ولأيّ هدفٍ يُنسبُ الشعبُ إلى آل سعود؟! ألا يعرفُ كلُّ "مُسعودٍ" والدَه مثلًا؟! فلماذا إذًا يُنسبُ إلى غيرِه؟! ولماذا تُنسبُ البلادُ بأكملِها إلى آل سعود؟! والجامعاتُ، والمساجدُ، والمطاراتُ، والمستشفياتُ، والشوارعُ، وكلُّ شيءٍ؟! أهذه الأرضُ لهم؟! وإذا كنتمْ تعتبرونها لهم، فهل هي لهم وحدَهم؟! ماذا حاقَ بالذي قال: {أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي}؟! هذه أسئلةٌ هامّةٌ جدًّا، وهي من المحرّماتِ التي لا يمسّها شعبُنا...

اسألْ نفسَك: هل أنا مسلمٌ؟! فإنْ كان الجوابُ "نعم"، فلماذا لا تقول: "أنا مسلمٌ" وكفى؟ من جزيرةِ العرب، فأنتَ عربيٌّ - أي من جزيرةِ العرب -، وتتحدّثُ العربيّةَ، ومسلمٌ، تؤمنُ باللهِ الواحدِ الأحدِ الصمدِ، وبرسولِه صلواتُ ربي وسلامُه عليه، وكتابِه الكريمِ، وباليومِ الآخر...!!! فلماذا لا تقول: أنا مسلمٌ عربيٌّ؟! أليس هذا هو الأصل؟! وتقول "عربيٌّ" ليس للفخرِ، فلا فخرَ في ذلك، ولكنْ لأنّك تتحدثُ العربيّةَ فقط ومن جزيرة العرب، أي لا يُنكَر أصلُ أو نسبُ أو لغة الإنسانِ، ولكنْ هو حتمًا ليس موضوعًا للتفاخرِ.

وإنّما الفخرُ الحقيقيُّ هو بالانتماءِ لدينِ اللهِ - عزّ وجلّ -، وتطبيقِ تعاليمِه، وجعلِها واقعًا على الأرضِ، وأن يكونَ كتابُ اللهِ إمامَك، ورسولُه أسوتَك، وأن تُنزّهَ اللهَ عن كلّ ما لا يليقُ به - جلَّ جلالُه -، فاللهُ تعالى يقول: {لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ} [الأنبياء: 23]. فإنْ رفعتَ أحدًا فوقَ المساءلةِ، وما تقتضيه من وجودِ مناخٍ حرٍّ يمكنُ للمرء فيه أن يُعبّر، ويَسأل، ويُسائِل، وما يترتّبُ عليها من إمكانيّةِ معاقبةِ المسؤولِ وتأديبِه، فإنْ رفعتَ أحدًا فوقَ ذلك، كما الحالُ مع آل سعود، فقد تعدّيتَ على ما اختصَّ اللهُ به نفسَه، وصِرتَ مشركًا - عياذًا باللهِ.

واللهُ يقول: {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}، فهل أمرُنا شورى بيننا؟! أم الأمر كلُّه لآل سعود، ونحنُ مجردُ متاعٍ يتوارثونه دون أن يكونَ لنا أتفهُ وزنٍ في نظرِهم، وفي تقريرِ مصيرِنا؟!!! اللهُ خلقَنا أحرارًا، فلماذا لا حريةَ لنا؟! اللهُ - تبارك وتعالى - ذكرَ ما يقولُه الكافرون، والشيطان، عنه، وعن نبيّه، وكتابِه، في كتابِه العزيزِ، فلماذا لا نستطيعُ نقدَ من يحكمُنا، ونعدُّ ذلك إثمًا عظيمًا؟!

هذه مجموعةٌ من التساؤلاتِ الهامّةِ، تُمثّلُ جانبًا من تحقّقِ التغييرِ في النفسِ، الذي سينعكسُ بدورِه تغييرًا في الواقعِ مع الوقتِ. وهذا هو المطلوبُ من كلِّ واحدٍ من أفرادِ شعبِنا، ذُكورًا وإناثًا... تذكّروا هذا جيدًا: "اللهُ يُساعدُ أولئك الذين يُساعدون أنفسَهم".

إنّنا نؤمنُ بأنَّ التغييرَ قريبٌ، إذا ما تحقّقَ في أنفسِنا أولًا. وأنّ زوالَ الكيانِ السعوديِّ الغاصبِ أمرٌ لا مفرَّ منه. وشروطُ السقوطِ تكادُ تكتملُ، والوقتُ قارَبَ على النفادِ، وإرهاصاتُ التغييرِ تلوحُ في الأفقِ، والعالمُ يموجُ، وتوازناتُ القوى تتغيّرُ، ومسؤوليّتنا تكبرُ يومًا بعدَ يومٍ؛ إمّا أن نُغيّرَ أنفسَنا فننهضَ، ونُميلَ ميزانَ القوى لصالحِنا، وإلّا فالهلاكُ ينتظرُنا، ولا عزاءَ لنا. والبقاءُ تحتَ وطأةِ الاستبدادِ هلاكٌ هو الآخر، وهو ما يَعيشه شعبُنا وشعوبُ أمّتِنا مع عظيمِ الألمِ والأسى... ولكنَّ الكرةَ لا تزالُ في ملعبِنا، فهل نُحسنُ التصرّفَ؟

## العنف ضد الظلمة:
## حق شرعي أم خطر يجب التحذير منه؟

تابعتُ باهتمامٍ في الأيامِ الأخيرةِ[٢] ما أحدثتْهُ ما سُمِّيَ بـ "حركةِ الملثَّمين الأحرار" من جدلٍ وصخبٍ وإرباكٍ، ليس لدى الكيان السعودي وحده، بل ولدى بعضِ الناشطين في الخارج، إلى الحدِّ الذي جعل أحدَهم في البدايةِ يُنشئ مجموعةً على منصة (X) سماها "الملثمون الأحرار"، والتي شارك فيها عددٌ لا بأس به من نشطاءٍ ومدوِّنين، وكنتُ أحد المشاركين فيها. وبغضِّ النظرِ عن مصداقيةِ تلك الحركةِ وجديةِ أصحابها وأهدافهم، فلستُ هنا بصددِ مناقشةِ ذلك.

استمرَّت تلك المجموعةُ لثلاثةِ أيامٍ تقريبًا، ثم فجأةً حُذِفَتْ بالكاملِ من قبلِ مَن أنشأها. وعندما راجعتُ أسبابَ حذفِه للمجموعةِ التي تزايد عدد أعضائها بشكلٍ ملحوظ، ذكر ما نصه: "فتحتُ مجموعةً لدعمِ الفكرةِ، للتعبيرِ عن الرأي بلا مخاطرة، ولتوعيةِ الناسِ بالمخاطرِ المحتملة، ولترشيدِ العملِ، وإبعادهِ عن تصيُّدِ المخابراتِ، أو استغلالهِ من جهاتٍ مشبوهةٍ، أو حساباتٍ فوضويةٍ، أو جماعاتٍ عنيفة"، ونصح متابعيه بأنْ: "لا تدعموا أيَّ نشاطٍ بدونِ قيودٍ، إن كان للنشاطِ قيودٌ واضحةٌ تُلزِمُ أصحابَه بالانضباط، وإلا فضعوا شروطَكم، وهذا ما فعلتُه في المجموعة"، ثم ذكر: "ممنوعٌ الدعوةُ للعنف، ممنوعٌ لكل خطابٍ كراهيةٍ، ممنوعٌ إلحاقُ الضررِ ببلادنا".

وعندما قرأتُ كلامَه هذا وخوفَه مما سمّاه "الدعوة للعنف"، ارتأيتُ أنه لا بد من مناقشةِ فكرةِ العنف التي يُحذِّرُ هو منها دائمًا، دون أن يشير إلى مقصودِه من العنف، أي شكلِ العنف الذي يقصده بالتحديد!

٢. كُتِبَ هذا المَقالُ تَعليقًا على إعلانِ إطلاقِ ما سُمِّيَ بـ "حركةِ الملثمينَ الأحرار"، بتاريخ ٢٠٢٥/٠٥/٢١م.

ذلك أن مجردَ التحذيرِ من العنف بإطلاقٍ هكذا، لا يعني في نهايةِ المطافِ سوى اعتزالِ الحياةِ العامةِ، والنضالِ ضد الظلمِ بكلِّ أشكاله، وكلِّ سُبلِ التغييرِ التي تفرض - لا بُد - درجاتٍ وأشكالًا من العنف لا مفرَّ منها. كيف لا؟ والتاريخُ يُخبرنا بأنه لم يوجد أيُّ حراكٍ ثوريٍّ تغييريٍّ نهضويٍّ ضدَّ وضعٍ استبداديٍّ طاغوتيٍّ قائمٍ في مكانٍ ما، دون شكلٍ من أشكالِ العنفِ والشدةِ والعناءِ والألمِ ودفعِ الثمن، بل الأثمانِ غاليًا... إذ إن العنفَ حتى وإن لم يكن متوقَّعًا، ولا وسيلةً، ولا مطلبًا، ولا مبدأً لدى الثائر، وحتى إن لم يبدأْهُ، فإن النظامَ القائمَ سيعتبرُ كلَّ ثائرٍ ضدَّهُ مصدرَ تهديدٍ له وكيانِه القائمِ على الظلمِ والقهرِ والتخويفِ والقمعِ... وبالتالي، لن يُقابلَهُ بغيرِ العنفِ والمطاردةِ والتضييقِ والقتلِ (المعنويِّ والماديِّ)... وفي هذه الحالةِ، فالعنفُ واقعٌ لا محالةَ، حتى وإن لم يكن صادرًا من الثائرِ ابتداءً.

بل إن فعلَ الثورةِ والاعتراضِ بحدِّ ذاتِه هو شكلٌ من أشكالِ توجيهِ (العنف) - الكامنِ والمتراكمِ نتيجةَ الظلمِ والقهرِ والقمعِ المتطاول - لمَن تسببَ في الوضعِ الظالمِ الجائرِ القاهرِ القائم. أي أن أيَّ عمليةِ رفضٍ لواقعٍ ظلاميٍّ استبداديٍّ قاهرٍ كافرٍ، هي في حقيقتِها توجيهٌ وتصريفٌ للعنفِ - الكامنِ نتيجةَ تراكمِ الكبتِ الذي يسببه القمعُ والقهرُ والتهميشُ والإذلالُ المتواصل - باتجاهِ المتسببين في قيامِ وبقاءِ ذلك الواقعِ مستمرًّا. والعنفُ بما فيه من دلالةِ شدةٍ وقسوةٍ وعناءٍ وعداءٍ، لا تخلو منه أيُّ حركةٍ تغييريةٍ ثوريةٍ في العالم... بل هي - دومًا - بحاجةٍ لتلك الحمولةِ من الغضبِ الموجَّه نحو المتسببين به أساسًا.

إن هنالك أشكالًا للعنفِ، ليس كلُّها محلَّ ذمٍّ ودليلَ شرٍّ وخرابٍ، هذا غيرُ صحيح، التاريخُ يثبت ذلك عبر سيرورتِه الطويلة، والواقعُ أيضًا. ولذلك كان القتالُ رغمَ كرهِ النفسِ البشريةِ له: "كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ"، عندما يكون في سبيلِ الله، أي في سبيلِ نصرةِ الحقِّ والمستضعفين في الأرضِ، ورفعِ الظلمِ والإكراهِ عن العالمين، وردعِ

المعتدين والظالمين، فهو محلُّ مدحٍ وثناءٍ ومحمودٌ ومطلوبٌ ومكتوبٌ: "وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ" (البقرة: 216). أمّا إن كان - القتالُ - لغيرِ ذلك، فهو العنفُ المذمومُ الذي نرفضُه تمامًا، أي العنفُ لغرضِ العنف، وهذا هو عينُ العبثِ والظلمِ والفساد في الأرض.

إذن، فالعنفُ الذي هو مذمومٌ بإطلاقٍ ومحرَّمٌ على المسلمين، هو العنفُ لمجرَّدِ العنف (وهذا فسادٌ في الأرض)، أو الموجَّهُ لغيرِ مستحقِّيه، يقولُ الحقُّ جلَّ وعلا:

{وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (190) وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ ۚ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ ۚ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ۖ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ۗ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ (191) فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (192)} إلى قوله: {وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} (البقرة: 193).

الملاحظ في الآياتِ أن القتالَ مطلوبٌ، ولكن ليس لذاتِه، وإنما وفق قاعدةٍ عامةٍ واضحةٍ: (ولا تعتدوا)، فالقتالُ ليس للاعتداءِ والابتداء، (الذين يقاتلونكم)، أي هم من بدأوا بالقتال... ثم تُكملُ الآياتُ موجهةً المؤمنين في سياقِ صراعٍ وحربٍ دائرةٍ فُرِضتْ عليهم، بأن: (اقتلوهم حيث ثقفتموهم)، ولاحِظ هنا: (وأخرجوهم من حيث أخرجوكم)، أي إن الذي قام بفعلِ الإخراجِ أولًا ليس المؤمنين، وردُّ المؤمنين عليهم هو حقٌّ واضحٌ لا غبار عليه.

(والفتنة أشد من القتل)؛ فأيُّ حياةٍ تبقى لها قيمةٌ في جوٍّ يُفتن فيه الإنسانُ (بالتعذيبِ والترهيبِ والقمعِ) عن حقِّه في الاختيارِ والعيشِ بحريةٍ واستقلالٍ وكرامةٍ؟ ثم تُكمِلُ الآيةُ لتوضحَ أن المعتدي (والظلمُ

أكبرُ اعتداءٍ) يُقاتَل حتى وإن كان عند المسجدِ الحرام، طالما المعتدي هو من بدأ بالقتال. فإن انتهَوا، فإن الله غفورٌ رحيم.

ثم يأتي قوله تعالى: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله)، فلا إكراهَ ولا قهرَ بفتنةِ الناسِ عن دينهم وحقِّهم في حُريةِ اختيارِ ما يشاؤون. هذا هو الهدفُ والغايةُ من القتال (حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين لله)؛ أن يكونَ الناسُ أحرارًا فيما يختارون ويعتنقون في إطارِ السلامِ والعدلِ والمساواةِ والاحترامِ.

وهنا يأتي الجزءُ الذي نريده، والذي لا يحبُّ كهنةُ السلاطينِ عبيدُ الطواغيتِ سماعَه، ولا لفتَ الأنظارِ إليه، وهو قوله تعالى: (فإن انتهَوا فلا عدوانَ إلا على الظالمين). لا يوجد أوضح من هذه العبارة، والتي تحصر - (إلا: أداةُ حصر) - العدوانَ والعنفَ والقتالَ وتُوجِّهُه نحو الجهةِ التي يكون توجيهُ العنفِ ضدها هو الشكل المحمود والمطلوب والمشروع.

وهو ما نعنيه في كلامنا كلِّه؛ إنها الجهةُ التي يُمثِّلُها الظالمون... (فلا عدوان إلا على الظالمين)، فأينما وُجِدَ الظالمون، جاز قتالُهم والعدوانُ عليهم، بل وبدؤُهم بالعدوانِ أيضًا، حيث إن الظالمَ قد لا يكونُ في أرضِ المسلمين، ولكن في غيرِها، وبذلك يجوزُ قتالُه، معونةً وتحريرًا لمن هم تحت حكمِه ويتعرضون لظلمِه (إن طلبوا المعونة)... {وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا} [النساء: 75]. وهذا هو العنفُ المُوجَّهُ الذي نعنيه، أي العنفُ ضد الظالمين المعتدين المفسدين في الأرض.

- {أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا ۚ وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ} [الحج: 39].

- {لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا} [النساء: 148]. الجهرُ بالسوءِ جائزٌ لمن يُواجهُ الظلمة، كلِّ الظلمة.

- {فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ} [البقرة: 193].

- {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ} [هود: 113].

لاحظ أن الآية تقول: "الذين ظلموا"، وليس "الظالمين"، وفي ذلك فرقٌ كبيرٌ لمن أمعن النظرَ والتفكير؛ فالظالمُ هو ذاك الذي امتهن الظلمَ حتى صار مشتهرًا به، والتحذيرُ من الركونِ إليه مفروغٌ منه. لكن التحذيرَ والوعيدَ هنا جاء من الركونِ إلى "الذين ظلموا"، أي أولئك الذين ارتكبوا ظلمًا ما، أيَّ ظلمٍ كان، صغيرًا أو كبيرًا، حتى وإن لم يكونوا من الظالمين قبل ذلك...

فإن ركنّا - والعياذُ بالله - إلى واحدٍ منهم، كان هذا مصيرنا: (فتمسَّكم النارُ وما لكم من دونِ اللهِ من أولياءَ ثم لا تُنصَرون)، فما بالُكم بمن ركنَ إلى الظالمين ودافعَ عنهم وساندهم وأيَّدهم؟!

الظلمُ في دينِ الله تعالى لا تهاونَ فيه مطلقًا، ولا مجاملةَ لأحدٍ فيه، مهما بلغَ من مكانة، ولو كان نبيًّا، بل ولو كان أبو الأنبياءِ وخليلَ الرحمن.

تأمل حين طلب إبراهيمُ عليه السلام من ربِّه: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ} [البقرة: 124].

ودلّ هذا أيضًا على أن الإمامةَ ليست بالوراثة، بل بالاستحقاقِ المتمثلِ بالعدلِ، ومجافاةِ الظلم. فإذاً؛ المقصودُ من كلِّ هذا التفصيلِ هو بيانُ أنَّ التحذيرَ والتخويفَ من العنفِ بإطلاقٍ، دونَ تحديدِ نوعِ العنفِ الذي ينبغي التحذيرُ منه، وشيطنةَ كلِّ مَن يدعون لرفعِ السلاحِ في وجهِ

الظَّلَمةِ والقَتَلةِ، ليس تحذيرًا في موضعِه الصَّحيح، بل ولا يفيدُ منه سوى الطواغيتِ والقَتَلةِ والمستبدِّين في كلِّ مكان... وآلُ سعود ظَلَمَةٌ قَتَلَةٌ، مُحْتَلُّونَ غَاصِبُونَ، مُحَرِّفُونَ لِدِينِ اللهِ، يَتَوَارَثُونَ البلادَ والعبادَ كَمِلْكِيَّةٍ خَاصَّةٍ لهم، ويَسْتَبِدُّونَ بالأمرِ، ويَحْتَكِرُونَ السُّلُطَاتِ والثَّرَوَاتِ لهم دونًا عن باقي الشَّعب؛ يُحَلِّلُونَ ما حَرَّمَ اللهُ، ويُحَرِّمُونَ ما أَحَلَّ، وأصبحَ واضحًا لدى كلِّ واعٍ بحقيقتِهم، ويَفقهُ نصوصَ القرآنِ، أنَّهُم مُستَحقُّونَ للقتالِ بكلِّ الوسائلِ المشروعةِ الممكنةِ، وأنَّ تحريرَ جزيرةِ العربِ منهم واجبٌ لا يعلوهُ واجبٌ، وضرورةٌ لا تُدانيها ضرورة... وقد آنَ أوانُ تفكيكِ كيانِهم الغاصبِ، وإخراجِهم من جزيرةِ العربِ... بعدَ الحسابِ العسيرِ الذي سيُواجِهُونَهُ بحولِ اللهِ تعالى وتوفيقِه...

ما يهمُّني الآنَ هو طمأنةُ الشَّبابِ والشَّابَّاتِ في جزيرةِ العربِ بأنَّ الموقفَ الثوريَّ، والعنفَ المُوجَّهَ لمُستَحقِّيهِ (وفي هذه الحالةِ، آل سعود هم المُستَحقُّونَ لتوجيهِ العنفِ وطاقاتِ السُّخْطِ والغَضَبِ ضدَّهُم)، هو موقفٌ إسلاميٌّ قرآنيٌّ لا غُبارَ عليه...

وندعو كلَّ الشَّبابِ الإسلاميِّ الثوريِّ (ذُكورًا وإناثًا) في جزيرةِ العربِ إلى الانخراطِ في العملِ المنظَّمِ، وتحويلِ طاقاتِ الغضبِ والعنفِ الكامنِ إلى الوجهةِ الصَّحيحةِ والمُستحقّةِ لذلك الكمِّ الهائلِ من الغضبِ المكبوتِ المُتراكِمِ طوالَ قَرْنٍ من الزَّمانِ وأكثرَ.

## اختراق السقف السياسي والثقافي:
## نحو وعيٍ ثوري ينهض بشعب الجزيرة

لم أعد أتعجّب من جرأة، بل قُلْ: صفاقة ووقاحةِ «المُسعوَدين» عندما يقولون: (آل سعود سيبقون إلى يوم القيامة). ليس فقط لأني مؤمنٌ بأنهم مُشركون بالله، يتّخذون آل سعود آلهةً معه سبحانه وتعالى، لا تُسأل عما تفعل، وكافرون بسُننه الحتميّة؛ فالتغييرُ سُنّةٌ من سُنن الله، والهلاكُ قانونٌ ربّانيٌّ يخضع له كلُّ مخلوق: (كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ)، ولكن لأنهم أيضًا طُفوليّون في تفكيرهم، سطحيّون، تافهون، وكأنهم استثناءٌ من الشعوب؛ محالٌ أن يجرفهم تيارُ التغيير القادم لا محالة، وقد بدأت إرهاصاته.

أو أنَّ آل سعود غير باقي الطواغيت عبر التاريخ؛ زوالهم مستحيل، أو أنَّ كيانهم هذا مختلفٌ عن كياناتِ الغصبِ والتوريث التي كانت أقوى وأطول عمرًا وفي لحظةٍ ما انهارت وتفككت وزالت واندثرت إلى غير رجعة. يُحاربون كلَّ صوتٍ حرٍّ يصدع بقولِ الحقيقة، لا يخشى إلا الله وحده.

ماذا هم يُريدون بالضبط؟ هذا سؤالٌ ينبغي علينا طرحُه، وعليهم هم الإجابةُ عليه. وإذا كنّا نحن قد أجبنا على هذا السؤال في كتابنا (نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية في جزيرة العرب؛ رؤية للإصلاح والتغيير السياسي في ضوء المبادئ الإسلامية)، وأجملنا أسباب معارضتنا لآل سعود وكيانهم السياسي، فإنّ «المُسعوَدين» مدعوون لأن يدلوا هم بإجابتهم على السؤال نفسه: ماذا تريدون بالضبط؟ والإجابة غالبًا لن تخرج عن كونهم راضين بواقعهم التعيس؛ واقع السادة (آل سعود) والعبيد (المُسعوَدين).

ولكن، هل هذا هو رأيُ كلِّ شعبِنا في جزيرة العرب؟ مُحال.

حتى وإن كان عددُ «المُسعوَدين» غير قليل، فإنّ الأحرارَ موجودون، وهم في ازديادٍ مستمرٍّ، ومن الظلم أن نعمّم على كلّ شعبنا بأنهم عبيدٌ ساقطون سَفَلة؛ هذا حَيْفٌ غير مقبول. بل، هناك أحرارٌ، وإن كانوا صامتين الآن، ولكنهم موجودون. ونحن، دورُنا استنهاضُهم ودفعُهم إلى الأمام خطواتٍ بعيدة، والرقيُّ بسقفهم السياسيّ والثقافيّ، بل التخلّص من أيّ سقفٍ وأيّ حدٍّ أمام السعي لنهضةِ شعبنا وأمّتنا.

أي إننا لا نقبلُ مطلقًا أن يقول البعض: (نحن لسنا ضدّ الكيان السعوديّ من أساسه، وإنّما الإشكال متعلّق ببعض الرموز والشخصيات كابن سلمان ومَن معه، أو أنّ آل سعود غير مستحقّين للقتال والمقاومة، رغم كونهم غاصبين معتدين فاقدين لكلّ شرعيّة، يحكمون بغير ما أنزل الله، وقد قامت البراهين على ذلك؛ أي على عدم شرعيّتهم وعلى استحقاقهم للقتال، فهم معتدون، محتلّون، غاصبون، متغلّبون). فهذا تفكيرُ عبيدٍ، نحن لا نلتفت إليه ولا نوليه أيّ احترامٍ أو أهميّة، إذ إننا نعتبر كلَّ أميرٍ من آل سعود مساويًا لكلّ الأسرة. ذلك أنّه مستحيلٌ أصلًا أن تُميّز بين أميرٍ منهم وبين باقي الأسرة، إلا إن لم يعُد ذلك الأمير (العنصر) منهم أميرًا، وصاحبَ سموّ، وله ملايينُ المخصّصات بغير وجهِ حقٍّ من أموالِ شعبِنا المنهوبة.

فنحن لا نُغلق الباب أمام أحدٍ ابتُلي بأن وُلِدَ لأبٍ من آل سعود، مطلقًا (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ)؛ وإنّما نقول إنّ ذلك الشخص منهم، وهو مساوٍ لكلّ الأسرة، حتى يُعلن توبته بحقٍّ، فيُعيد الثروات المنهوبة، ويُجَرَّد من صفة (أمير، صاحب سموّ)، ويُبدي استعداده للخضوع للمحاسبة الشعبيّة، حتى يتطهّر من كلّ هللةٍ أخذها بغير وجهِ حقّ، أو عقارٍ، أو سيارةٍ، أو أتفه وأقلّ شيءٍ، حتى الملابس التي يرتديها، وكلّ ما حصل عليه - فقط - لأنّه أميرٌ من هذه الأسرةِ الغاصبة البغيضة.

يعني، عندما يُصبح الفرد من آل سعود ليس منهم، ويُعلن براءته منهم، ويخضع للحساب الشعبيّ، فتُعاد الحقوقُ لأصحابها وخزينةِ الشعب، ويُرجع هو لما قبل أن يُولد؛ ولكنّه، كذلك، قد يكون متورّطًا في الدماء،

وهذه لا مفرَّ من عقوبة الإعدام عليها، أو الاعتداء على الأعراض، أو الاستعباد، وهذه كلّها ممارساتٌ تكاد تكون طبيعيّة داخل أسرة آل سعود. فعندما يمرّ بكلّ هذه المراحل من التطهّر والحساب العسير، ويُجَرّد من كلّ الألقاب والصفات الشركيّة الكفريّة، ويُسلم ويعود إنسانًا كغيره من أبناء وبنات الشعب؛ عند ذلك، نحن لا نرفضه، ونعدّه واحدًا من الناس، يُعامل كأيّ فردٍ من الشعب؛ لا يُعتدى عليه، وحقوقه الآدميّة محفوظة. وهذا هو عينُ العدل.

إذن، نحن مدعوون لأن نرتقي بسقف الناس سياسيًّا وثقافيًّا، بل أن نَخترقَ كلّ السقوف والحدود، ساعين نحو المساواة والحريّة والشورى والكرامة والعدالة؛ نحو الدولة المدنيّة الشوريّة الجمهوريّة الاتحاديّة (دولة الإسلام)، التي كلّ الناس فيها متساوون في الحقوق والواجبات وأمام القانون؛ لا سادةَ ولا عبيد، وإنّما مسلمون أحرار، انتماؤهم فقط للإسلام، بما هو أرقى وأسمى وأجلّ وأعظم إطارٍ للقيم، التي لا يقوم مجتمعٌ إنسانيٌّ في الوجود بدونها، ولا حياةَ إنسانيّة تُوجد بغير وجودها.

ذلك أنّنا نعتبر أنّ الانتماء الوحيد في الدولة المدنيّة الشوريّة الاتحاديّة في جزيرة العرب، أو الجمهوريّة الإسلاميّة في جزيرة العرب، هو للإسلام وقِيَمه وتعاليمه ومبادئه وشريعته وحسب. ذلك هو الانتماء الوحيد، الذي يُعطي الإنسانَ هويّته الإنسانيّة العالميّة الأُمَميّة. وأمّا غير ذلك من هويّاتٍ قطريّةٍ (أيًّا كانت) وغيرها، فلا يُلتفت إليها؛ فالإسلام جاء ليصهرَ كلّ الاختلافات والهويّات ويهذّبها في بوتقة الإسلام (الهوية الإنسانية الجامعة)، ولا ليُلغيَها طبعًا، وإنما جعلها وسيلةً فقط للتعارف، الذي يؤدّي بدوره كما يُفترض إلى التعايش، والتعاون، والترقّي. وتلك من آيات الله.

ولنحذر من دعوات «المُسعوَدين» في المعارضة (أي: المعارضة المسعودة، التي لم تتحرّر من أسر العبوديّة وهوية المحتلّ الغاصب بعد)، التي لا تكفّ عن أن تنحطَّ بوعي الناس وهممهم وطموحاتهم إلى الحدّ الذي يجعلهم غير مميّزين بين الحقّ والباطل، فيُلبِسون على

الناس، ويخلطون حقًّا بباطلٍ، ليجعلوهم خاضعين خانعين لهذا الكيان السعوديّ الغاصب، يُخوّفونهم من المستقبل، وأن لا حياة بغير آل سعود، حتى يجعلوهم آلهةً تُعبد من دون الله!

حيث يبدو، لمن يطّلع على آراء هذه «المعارضة المسعودة»، أنّها لا تريد في نهاية المطاف غير المحافظة على آل سعود لأطولِ فترةٍ زمنيّةٍ ممكنة. ولا أدلّ على ذلك من واقعهم الحاليّ المُقزّز، ففي كلّ مرّة يغضب فيها الشعب، فيرتقي بطموحاته، ويرتفع سقف مطالبه، تجدهم يسعون جاهدين لتثبيطه، وامتصاص غضبه، وإخماد أيّ روحٍ ثوريّةٍ متحرّرةٍ فيه.

فمثلًا، يتحمّس الناس فيقولون: (الموت لآل سعود، والشعب يُريد إسقاطهم كلّهم)، فلا نجدهم إلا يُردّدون: (ابن سلمان هو المشكلة فقط، ونريد أحمد بن عبد العزيز ملكًا، وبن نايف وليًّا للعهد...الخ). فيُصعق الناس من ذلك، ويُحبطون؛ فإذا كانت هذه هي من يُسمّى بـ"المعارضة"، فكيف يا تُرى السبيل إلى التغيير؟! غير أنّنا نؤكّد أنّ هذه هي المعارضة المسعودة، وليست المعارضة المسلمة الحرّة، التي كفرت بآل سعود وكيانهم الغاصب بكامله.

وهذا ما نحن نحاول أن نُبيّنه، رغم سيطرة "المعارضة المسعودة" على المشهد الإعلاميّ، نظرًا لقدرتهم الماليّة التي تمكّنهم من الانتشار بشكلٍ أكبر على وسائل التواصل وفي الصحف؛ فهم قابلون للشراء، ومَن يدفع لهم يُوجّههم حيثما أراد.

ونحن، لأننا لسنا كذلك، لا نزال نحارب أملاً أن يصل صوتنا إلى جماهير شعبنا، ومؤمنون بأن ذلك سيحدث بعونه تعالى وإن طال الأمد.

## التغيير الذي نريد

كيف السبيل إلى التغيير؟ هذا سائلٌ يسأل، محاولًا إيجادَ الإجابة، إجابةً شافية... وهو قطعًا سؤالٌ غايةٌ في الأهمية، وقد كنا نتمنّى أن يكون السعي للإجابة عليه هو الهمَّ الذي يُحرّك كل العاملين والساعين للتغيير الشامل في جزيرة العرب. السؤالُ كبير، وجوابهُ المفصّل بحاجةٍ إلى بسطٍ في صفحاتٍ كثيرة، غير أنّنا هنا سنحاول أن نسلّط بعض الضوء على بعض الجوانب المهمّة التي سترشدنا إلى سبيل التغيير، أو لنقل: تُمهد طريق التغيير أمامنا.

**أولًا: ما التغيير الذي نتحدث عنه؟**

هذا أول ما ينبغي الإجابة عليه، إذ إنّ مفردة «التغيير» عندما نطلقها هكذا بلا تضمين أو تعريف، تكون قابلةً لوجهي التغيير: السلبي والإيجابي. ونحن - بطبيعة الحال - همُّنا هو التغيير الإيجابي، أي: إنّ الواقع الحالي سلبي، ونريد أن ننتقل منه إلى وضعٍ إيجابي، لذلك نحتاج إلى معرفة ماهيّة ذلك التغيير المرجوّ، والذي نسعى إلى تحقيقه بكل الطرق المشروعة الممكنة (نعني بالمشروعة: أي التي لا تتعارض مع حدود الله أو تقع في محرّماته).

والتغيير يحمل في جوهره دلالةً جذريّة، ومعنى الكلمة العام هو التحوّل من حالٍ إلى حال، أو من صورةٍ إلى أخرى، أو من وضعٍ إلى وضعٍ مختلف، وهي تشمل معنى الاستبدال؛ كاستبدال وضعٍ بآخر، أو نظامٍ بغيره، وهكذا.

ولما كان هذا معنى الكلمة ومشتملاتها، قادنا ذلك إلى أن الحديث هنا ليس عن ما اصطلح عليه بـ«الإصلاح» (رغم أنّ اصطلاحهم هذا خاطئ)، فالإصلاح يشمل التغيير، والتغيير نحو الأحسن والأصلح هو إصلاح كذلك (نعني بـ«نحو الأحسن والأصلح»: أي نحو العدالة، الشورى، الحرية، المساواة، أي - باختصار - الحكم بشرع الله، الذي هو صالحٌ لعموم الإنسان في كل زمانٍ ومكان، والذي لا ينتج عنه غير الإحسان والإتقان والتكريم لبني الإنسان، والازدهار والنماء والنهضة على كل الأصعدة ومختلف المجالات).

إذًا، التغيير نحو الأحسن والأصلح هو إصلاح، والإصلاح يشمل التغيير نحو الأحسن والأصلح. إلا أنّ دعاة ترقيع الواقع صوّروا «الإصلاح» على غير معناه، فنجدهم يركّزون دومًا على السطوح، والوجوه، والرموز، وما شابه ذلك ممّا لا يغوص إلى جذور المشكلات والأزمات.

على أيّ حال؛ التغيير الذي نعنيه هو غوصٌ في أعماق واقعنا وأنفسنا، هو سعيٌ نحو اكتشاف جذور المشكلات وعلاجها. والعلاج لا يمكن أن يتم بالتغاضي وتجاهل حقيقة المرض، أي: العلاج بطبيعته ينبغي أن يكون جذريًا لا تسكينيًا أو تخديريًا؛ لأنّه حينئذٍ لا يعود اسمه «علاج»، وإنما "مسكّنٌ" للمرض، وعجزٌ عن مواجهته.

إذًا؛ فالتغيير يجب أن يكون نحو الأحسن والأصلح دائمًا وباستمرار، وأن يكون جذريًا؛ أي: تغيير الحال بكامله ممّا هو عليه إلى حالٍ أحسن، وأن يكون ذلك التغيير دائمًا ومستمرًا.

هنا تبدأ ماهيّة التغيير الذي نعنيه تتّضح أكثر فأكثر. ثمّ إنّ هذا التغيير شاملٌ، متعدّدُ الأبعاد والمجالات؛ فلا يترك مجالًا لا يشمله، ولا بُعدًا في الواقع إلا ويطرقه. وعليه، يكون مقصودُنا بالتغيير غير ذي حدودٍ في الواقع، أي بمعنى أنّه يشمل الواقع بكامله، والمجتمع بتنوّعه، والفرد على صعيد شخصيّته، ونفسيّته، وهويّته، وفكره، ونظرته للحياة والمعاد، والكون من حوله، وتعامله مع أخيه الإنسان بشكلٍ عام...

والواقع السياسي مع، وقبل، وبعد ذلك كلّه؛ إذ إنّه هو انعكاسٌ لتغيير بنية المجتمع، والمجتمع انعكاسٌ لشكل الحكم والنظام السياسي في بلدٍ ما، وهي - إن صحّ التعبير - علاقةٌ جدليّة، كلّ جانبٍ فيها يؤثّر في الآخر سلبًا أو إيجابًا؛ فكما تكونوا يُولّى عليكم.

ولكن، أيضًا، شكل النظام السياسي ينعكس على شكل العلاقات في المجتمع، وعلى بنيته بكامله، وحتى أخلاقه، ونفسيّته، وتعامله مع نفسه وغيره... أي: ليس التأثير من جانبٍ واحدٍ في هذه العلاقة، وإنما كلا الجانبين فاعلان ومفعولان، يؤثّران في بعضهما، ويتأثّران ببعضهما. وتغيير أحدهما سينعكس - لا محالة - على الآخر، غير أنّ الاختلاف كان دومًا بين حاملي همّ التغيير هو: أيّ الطرفين نبدأ به؟

**أي: هل نبدأ بالمجتمع، أم بالنظام الحاكم أو السلطة؟**

غير أنّي أنا لا أرى الأمر كذلك، فالتغيير بطبيعته لا يستثني طرفًا، ولا يُقدّم طرفًا على الآخر. أي بمعنى: التغيير شامل، وينبغي ألّا يكون إلا كذلك؛ أي: شاملًا، مستوعبًا كل المستويات والمجالات والأطراف. وعليه، فلا تكون حينها محتارًا: أي طرفٍ يجب تغييره أولًا؟ هذا غير صواب. وإنّما التغيير يعني العمل على كلّ الجهات، فيكون همّ المصلح وداعية التغيير منصبًا على كل جوانب الواقع. وهذا يجعله - بالضرورة، أو هو يستلزم منه - أن يكون شموليًّا في تفكيره، مستوعبًا للواقع ومتغيّراته، واعيًا بأهمّية كلّ جانب، وكلّ طرف، في عمليّة التغيير...

إذًا؛ قرّرنا أن التغيير هو: إيجابي، أي ما يقود نحو الأحسن، وهو جذري، وشامل، ومستوعب للواقع، ولا يُغفل طرفًا على حساب الآخر، ولا يُقدّم أحدهما على الآخر، ولا يستثني جانبًا من جوانب الواقع، التي لا يُكتب للتغيير إنجازٌ دونها...

هذه إذن هي ماهيّة التغيير الذي نعنيه، وقلنا: هذا كلّه مشمول - بطبيعة الحال - في مفهوم «الإصلاح الحقيقي»، أي: ما يقود بالمجتمع

والأمّة نحو الأحسن والأفضل والأصلح والأرقى في كل جوانب حياتها المختلفة والمتعدّدة، ويقرّبها أكثر فأكثر من مقاصد الشرع وقيمه. فإذا نحن فهمنا هذا المعنى المقصود للتغيير، سهل بعد ذلك التعرّف إلى السبيل المؤدّية إليه.

أي: إنّه إذا كنّا اتّفقنا على أن التغيير - أوّلًا - ضرورة، وأنّه شامل، جذري، مستوعب لكلّ جوانب الواقع، عند ذلك سنبدأ بالبحث عن المنهج الذي يكون قادرًا على التعامل مع الواقع بكلّ جوانبه وتفاصيله وأبعاده. ونحن نؤمن بأنّ المنهج الوحيد القادر على اشتمال الواقع بكلّ أبعاده ومجالاته، والإنسان بمختلف أمزجته وتقلباته، وأسرار نفسه وسلوكه، هو المنهج الإسلامي، المنطلق - أوّلًا وأساسًا - من كتاب ربّ العالمين، الذي هو هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ، والذي هو هدى ورحمة لقوم يؤمنون...

وهذا هو الطريق الصحيح القويم للتغيير الذي نعنيه ونأمل؛ تغيير يُعيد لكتاب الله مكانته في القلوب والواقع، تغيير يتأسّى بهدي النبي الخاتم صلوات ربي عليه وسلامه وتبريكاته، تغيير أساسه المساواة والكرامة والعدل والإحسان لكل بني البشر، تغيير جوهره الحريّة والشورى في الأمر (مطلق الأمر)، تغيير لا يُهادن مستبدًا، ولا ظالمًا، ولا محتلًا، ولا معتديًا، ولا غاصبًا، تغيير يعترف بالمرأة[٣] ووجودها وكيانها ودورها، تغيير لا يُبقي احتكارًا للملك العام من سلطانٍ وثرواتٍ ومال، تغيير يُحارب الربا والفقر (والتفقير)، والبطالة (والتعطيل)، والجوع (والتجويع)، والفساد (والإفساد)، ويَنهض بالإنسان المسلم، ويَردّ له كرامته، وحريته، واستقلاله، وهويّته التي انتُزعت منه؛ هويّة الإسلام، الإطار القيميّ والأخلاقيّ والتشريعيّ الأعظم في هذا الوجود بأكمله...

فهل يعرف الإنسان، وما يصلح للإنسان، غير أو أفضل من خالق الإنسان؟؟

٣. وقد صدرَ لنا في هذا الباب، بفضلِ اللهِ تعالى، كتابٌ بعنوان: "المرأةُ المسلمة: بين تحريرِ الوحيِ وقيودِ الفهم"، طَرَقَ مُعظمَ وأهمَّ ما يتعلَّق بالمرأةِ المسلمةِ من قضايا وتحديات. وهو منشورٌ ومُتاحٌ للجميع، لمن أرادَ الاطلاعَ عليه.

إذًا؛ هذا هو سبيلنا وطريقنا للتغيير الذي نسعى إليه: كتاب الله وأوامره وتعاليمه وشريعته ومنهجه، وأسوتنا محمدٌ الخاتميُّ صلوات الله وسلامه عليه. هذا منهجُنا، وكلُّ المؤمنين، قبل التغيير، وأثناء السعي للتغيير، وبعد تحقّق التغيير، وإلى أن يرث الله الأرضَ ومن عليها...

فإذا كان الأمر كذلك، أي: إذا كان التغيير الذي نعنيه شاملًا، وجذريًا، وإيجابيًا، ومستوعبًا للواقع والإنسان بكلّ أبعادهما، وإذا كان السبيل إلى ذلك التغيير هو المنهج القويم، أي: كتاب الله، ثم تأسّينا بنبيّه الخاتم، الذي كان قرآنًا يمشي على الأرض، وإذا كان ذلك المنهج هو سلاحنا ووسيلتنا وغايتنا، أي: هو قبل التغيير وأثناءه وبعده، وإلى أن نلقى المولى جلّ جلاله...

إذا كان الأمر كذلك، فإنّ هذا المنهج الإسلاميّ القرآنيّ المحمديّ يَحتم علينا الجرأة في الصدع بالحقّ، ومواجهة المستبدّين والمفسدين وكلّ الظالمين، وهو يَحتم علينا ألّا نقبل بأيّ شكلٍ للتغيير الذي نسعى إليه، يكون فيه ما يُخالف أو يُعارض أو لا يتّفق مع شرع الله وتعاليمه وأوامره في كتابه العزيز.

وهنا لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ أيّ نظامٍ وراثيّ (ملكيّ، سلطانيّ، أميريّ، إمبراطوريّ، سمه ما شئت) يتوارث البلادَ والعباد، هو قطعًا غير شرعيّ، أي: غير إسلاميّ، أي: إنّه باطل، ولو كان دستوريًا، فالدستور لا يجعل الباطل حقًّا.

أي: حتى وإن أقرّ ورضي الناسُ بنظام حكمٍ وراثيٍّ يُبقي على أسرةٍ ما فوقهم (أسرة ملكيّة)، فإنّ ذلك ممّا لا يُقرّه الإسلام البتّة، وقد كان لنا بحثٌ مطوّل في هذا الموضوع، في كتابنا المنشور: «مفهوم المُلك في القرآن؛ بين التمكين المشروط المؤقّت، والتمليك المطلق الدائم».

لذلك، على من يدّعون حمل همّ الإصلاح والتغيير أن ينتهوا عن ترويجهم لما يُسمّى بـ"الملكية الدستورية" في جزيرة العرب، باعتبارها

خطوةً في طريق الإصلاح التدريجي؛ فهذا ضحكٌ على الذقون، ولا علاقة لذلك بالتدرّج في الإصلاح. فالقضية إمّا حقٌّ أو باطل، أي: إمّا أن يكون الأمر شورى بين الناس، أو يكون وراثةً في فئةٍ أو أسرةٍ من الناس. لا تدرّج ولا توسط بين هذين الأمرين: شورى أو توريث، مساواة بين الناس أو إبقاءٌ لفئةٍ ما فوق بقية الناس.

إنّ التغيير الذي نسعى إليه، والمنهج الذي نسير عليه، ليَحتم علينا رفضَ كلّ الوراثيّات، ورفض كلّ احتكارٍ للملك العام من مالٍ وسلطان، ورفض الربا والاستغلال، والاعتداء على عيش الناس وحقوقهم وحرياتهم وكرامتهم، ورفض كلّ تشريعٍ لمحرمٍ في كتاب الله، أو التنكّر لأحكامه وتشريعاته...

هذه محاولةٌ لتسليط الضوء على ما ينبغي تسليط الضوء عليه، لنُمهد بذلك السبيل الحقيقي للتغيير الحقيقي، الذي يُخرج جيلًا مسلمًا، حرًّا، واعيًا، جديرًا بحمل مسؤوليّة النهضة الإسلاميّة القادمة، واستئناف مسيرة (العدل الإسلامي)، الذي ابتدأه النبيُّ الخاتم الرحمة، والذي العالم بأسره في أمسّ الحاجة إليه في هذا العصر، وكلِّ عصر...

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين